اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

6 May 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي

ورقة عمل مقدمة من جمهورية كوريا

تنامي الاهتمام بالطاقة النووية

١ - تلاحظ جمهورية كوريا أن هناك عددا متزايدا من الدول التي أخذت تبدي اهتماما بتوليد الكهرباء عن طريق استخدام الطاقة النووية، وذلك بالموازاة مع تصاعد القلق إزاء تغير المناخ بسبب انبعاثات غازات الدفيئة وإزاء الطابع المتقلب لأسعار النفط الدولية. واستناداً إلى تقرير صدر مؤخرا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سترتفع القدرة العالمية على توليد الطاقة النووية من ٣٧٢ غيغاواط (كهربائي) في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٧٣ غيغاواط (كهربائي) كأقل حد متوقع وإلى ٧٤٨ غيغاواط (كهربائي) كأعلى حد متوقع، بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يرتفع عدد البلدان التي تشغل محطات لتوليد الطاقة النووية من ٣٠ بلدا في الوقت الراهن إلى ٥٠ بلدا في عام ٢٠٣٠.

٢ - وقد يسفر تجدد الاهتمام بالطاقة النووية عن انتشار التكنولوجيات النووية الحساسة، مما قد يؤدي بدوره إلى تزايد أوجه القلق على الصعيد الدولي إزاء الانتشار النووي. ولئن كان ينبغي احترام حق الدول المشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية احتراماً كاملاً، فإن على المجتمع الدولي أن يسعى لإيجاد نُهُج فعالة للتصدي لخطر الانتشار الناجم عن وصول عدد متزايد من الدول إلى تكنولوجيا الوقود النووي الحساسة. وإزاء هذا الوضع، دارت مناقشات مكثفة بشأن خطةٍ متعددة الأطراف لضمان الإمداد بالوقود النووي، أو نُهُجٍ متعددة الأطراف بشأن دورة

الرجاء إعادة الاستعمال

الوقود النووي. ومنذ قيام الدكتور البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بإعادة إحياء المناقشات المعنية بالنهج المتعددة الأطراف والتشجيع على إجرائها، في عام ٢٠٠٣، بلغ عدد المقترحات أو الأوراق المقدمة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النهج المتعددة الأطراف ١٢ مقترحا أو ورقة.

٣ - ولما كانت جمهورية كوريا تعتمد إلى حد كبير على الطاقة النووية، ولديها برنامجٌ نووي مدني ضخم، فإن حصولها على الوقود النووي بشكل مستقر ومستدام واقتصادي يكتسي أهمية حاسمة. ولهذا السبب، تولي جمهورية كوريا اهتماما شديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن النُّهج المتعددة الأطراف، وتؤيد الأساس الفلسفي الذي تستند إليه، ألا وهو تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ضمن إطار متعدد الأطراف، مع التصدي في الوقت نفسه لأوجه القلق إزاء الانتشار النووي في حقبة الانبعاث النووي التي لاحت نُذُرها. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا تأييدا كاملا الجهود الدولية المبذولة في سبيل تنفيذ أهداف مبادرات النُّهج المتعددة الأطراف وبلورة روحها، وتقف على أهبة الاستعداد للمساهمة على نحو بناء فيما يجري من مناقشات بشأن هذا الموضوع.

تفرُّد جمهورية كوريا في مجال تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية

٤ - أصبحت جمهورية كوريا، في غضون فترة لا تتعدى ثلاثة عقود منذ إنشاء محطاتها الأولى لتوليد الطاقة النووية في عام ١٩٧٨، تتبوأ المرتبة السادسة ضمن البلدان الرئيسية المنتجة للطاقة النووية في العالم، حيث لديها ٢٠ مفاعلا في طور التشغيل. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الطاقة النووية من زهاء ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى زهاء ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مع مضاعفة عدد محطات الطاقة النووية.

٥ - ولما كانت جمهورية كوريا تستورد ٩٨ في المائة من موارد الطاقة لأغراض الاستهلاك الداخلي، فقد اعتمدت إلى حد كبير على الطاقة النووية للمضي قدما بتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية على امتداد العقود الأخيرة. ولعل جمهورية كوريا كانت ستعدم القدرة على المحافظة على تنميتها المستدامة، لو لم تتوافر لها الطاقة النووية، خلال أزمتي النفط العالميتين في السبعينات والثمانينات، والأزمة المالية التي اندلعت في أواخر التسعينات. وحتى في الوقت الراهن، ما فتئت جمهورية كوريا تستفيد من الطاقة النووية للتغلب على الركود الاقتصادي الذي خيم على العالم بأسره.

٦ - وقد ظلت جمهورية كوريا، التي لا تملك أي مرفق لدورة الوقود النووي الحساسة، تعتمد على السوق الدولية لليورانيوم التجاري وخدمة تخصيب اليورانيوم لتلبية احتياجاتها من الوقود النووي. ولما كانت جمهورية كوريا تقتني خدمات التخصيب من شتى البلدان، فإنها لم تواجه أي صعوبات في الوصول إلى السوق الدولية للوقود النووي التجاري وما يتعلق به من خدمات خلال فترة تطوير طاقتها النووية. ومن الدروس المهمة التي استخلصتها جمهورية كوريا في معرض تطوير برنامجها النووي السلمي أن شفافية البرنامج النووي السلمي لأي بلد وإحرازه ثقة المجتمع الدولي يشكلان عنصرين حاسمين.

٧ - وفي ضوء تجربة جمهورية كوريا الفريدة من نوعها في مجال تطوير برنامجها النووي السلمي، فإنها ترى أنه لكفالة نجاح الخطط المتعددة الأطراف الحالية أو المستقبلية فيما يتعلق بدورة الوقود النووي، من المهم أخذ المعايير التالية في الاعتبار في سياق التخطيط والمداولات المتصلة بتلك الخطط.

ألف - النظر في ديناميات آلية السوق

٨ - تؤيد جمهورية كوريا المفهوم الأساسي ذاته الذي أقرته بالفعل العديد من المقترحات والأوراق المتعلقة بالنُّهج المتعددة الأطراف، والذي يدعو إلى اضطلاع النُّهج المتعددة الأطراف بدور عنصرٍ مكمّلٍ واحتياطيٍ لآلية السوق القائمة. وفي هذا الصدد، ترى جمهورية كوريا أنه ينبغي أيضاً ألاّ تعيق هذه النهج أو تقوض سوق خدمات الوقود النووي التجاري الذي يتسم بحسن الأداء، حيث التفاعل بين العرض والطلب هو الذي يحدد سعر خدمات الوقود في السوق.

٩ - بيد أن التركيز أساساً على جانب الضمانات من عملية الإمداد بالوقود عوض التركيز على الإمداد نفسه، جعل معظم المقترحات بشأن النُّهج المتعددة الأطراف المطروحة حاليا على بساط النقاش تخفق على ما يبدو في إيلاء الاهتمام المناسب لجانب الطلب من خدمات الوقود النووي. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المقترحات قد أغفلت ديناميات آلية السوق باعتمادها فرضية ركود حالة السوق.

١٠ - والإمداد بالوقود أو الوصول إلى خدمات الوقود لا يحدثان في فراغ. وسيؤدي تنامي الطلب على خدمات الوقود النووي اللازمة لتوليد الطاقة النووية بشكل موسع إلى زيادة في أسعار خدمات الوقود ما لم تحدث ثمة زيادةٌ مناظرة في القدرة العالمية على تقديم خدمات الإمداد بالوقود النووي. وإذا لم تستجب الدول المورّدة بشكل سليم وفي الوقت المناسب لتزايد الطلب، ولا سيما لأسباب لا تعزى إلى السوق أو إلى الانتشار النووي، فقد تقع الدول تحت إغراء فكرة تطوير تكنولوجيا محلية لإنتاج الوقود، عوض الانثناء عنها. وبالتالي،

تعتقد جمهورية كوريا أن النهج المتعددة الأطراف ينبغي أن تأخذ في الحسبان جانبي العرض والطلب من الوقود النووي على السواء في إطار ديناميات آلية السوق، عوض الاقتصار على ضمان الوقود النووي في حالة توقف الإمداد لأسباب سياسية، وهو أمر من المستبعد حدوثه ما دامت الدول المستهلكة في وضع جيد إزاء عدم الانتشار. ويتعين أن تأخذ النهج المتعددة الأطراف في الاعتبار كلاً من العرض والطلب بشكل شامل وعلى نحو يقلص الحوافز التي تدفع الدول إلى اكتساب دورة الوقود النووية الحساسة محلياً.

باء – التوازن بين الحق المشروع والتزامات الضمانات

١١ – فيما يتعلق بالاعتبارات السياسية للنهج المتعددة الأطراف، تعتقد جمهورية كوريا أن النُّهج ينبغي ألا تنفذ بشكل ينكر الحق المشروع في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية أو يقيده. وهناك عاملان يتعين النظر فيهما عند تقييم ''مشروعية'' سعي الدول إلى اكتساب تكنولوجيا دورة وقود حساسة محلياً، هما: (١) الجدوى الاقتصادية؛ و (٢) أمن الطاقة. ومن الممكن تحديد الجدوى الاقتصادية عن طريق مقارنة مدى معقولية سعر السوق بالسعر المتوقع في حالة إنتاج الدول للوقود النووي بشكل مباشر، في حين قد يرتهن أمن الطاقة بحصة الطاقة النووية في مجموع إمدادات الدولة من الطاقة. وإذا ما أقدمت النهج المتعددة الأطراف على إقامة حاجز لا مبرر له في وجه مورّدين جدد من ذوي الاحتياجات المشروعة للحصول على تكنولوجيات ومرافق الوقود النووي الحساسة، فإنها ستطيل أمد الهيكل الحالي لسوق الوقود النووي، وستزيد الهوة عمقا بين الممونين (الموسرون) والمستهلكين (المعوزون).

١٢ – ومن ناحية أخرى، تعتقد جمهورية كوريا اعتقادا راسخا أن الحق غير القابل للتصرف في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يجب أن يمارس في ظل الامتثال التام لالتزامات عدم الانتشار والضمانات الواردة في موادها الأولى والثانية والثالثة. وترى جمهورية كوريا أن للدول أن تتمتع بهذا الحق بموجب المادة الرابعة بقدر وفائها بالضمانات وتقيدها بالتزامات عدم الانتشار. ومن هذا المنظور، تشدد جمهورية كوريا على البروتوكول الإضافي وعلى نظام داخلي فعال لمراقبة الصادرات، بوصفهما مؤشرين مهمين لتقييم وفاء الدولة بالتزامات عدم الانتشار.

جيم – إدماج المرحلة الختامية من الدورة في النظم المتعددة الأطراف

١٣ – تناولت المقترحات المقدمة حتى الآن في معظمها قضايا المرحلة الاستهلالية فحسب من الدورة النووية بأكملها، متجاهلةً المشاكل المرتبطة بالمخزون العالمي المتنامي من الوقود المستهلك. بيد أن القضايا المتصلة بالمرحلة الختامية من الدورة، من قبيل معالجة الوقود النووي المستهلك، تتسم بالدرجة نفسها من الحساسية إزاء الانتشار التي يتسم بها تخصيب اليورانيوم، الذي يشكل قضية رئيسية من قضايا الانتشار المرتبطة بالمرحلة الاستهلالية من الدورة.

١٤ – وعليه، تشدد جمهورية كوريا بالقدر نفسه على التعاون الدولي في صوغ حلول متعددة الأطراف لما يكتنف المرحلة الختامية من الدورة من مشاكل، شأنها في ذلك شأن المرحلة الاستهلالية. ولما كانت جمهورية كوريا تواجه صعوبات متزايدة في تخزين الوقود النووي المستهلك، فإن الأمل يحدوها بأن المقترحات الحالية أو المستقبلية بشأن النظم المتعددة الأطراف ستشمل دورة الوقود النووي بأكملها، كما أنها تؤيد فكرة إنشاء مراكز دولية لإعادة المعالجة وإعادة المعالجة/إعادة التدوير.

دال – نُهج قائمة على الحوافز، لا الضوابط

١٥ – يرتهن نجاح مقترحات النظم المتعددة الأطراف بمسألة رئيسية، ألا وهي كيفية جعل هذه الخطط جذابة في نظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فمن غير المرجح أن تأخذ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بمقترحات النظم المتعددة الأطراف متى أنكرت هذه المقترحات أو قيدت أو أبطلت الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، أو متى لم تشعر هذه الدول بحاجة ماسة ومعقولة لإيجاد بدائل عن الاعتماد الحصري على السوق الحالية. وإذا ما اعتقدت الدول أن استيراد الوقود النووي من الخارج ينطوي على كفاءة اقتصادية أكبر، فسيتقلص الحافز إلى بناء مرافق خاصة بها إلى حد كبير، شأنه في ذلك شأن مشروعيته.

١٦ – وإزاء هذا الوضع، تعتقد جمهورية كوريا أنه من المستصوب والعملي بشكل أكبر أن تعتمد مقترحات النهج المتعددة الأطراف نُهجاً تنحو إلى توفير الحوافز، من قبيل ضمان الإمداد بالوقود النووي بسعر جذاب من الناحية الاقتصادية في جميع الأوقات، أو تقديم خدمات دورة الوقود النووية بأكملها، انطلاقا من الإمداد بالوقود النووي ووصولا إلى تصريف النفايات المشعة الناجمة عن المخلفات النووية، بما يشمل إعادة تدوير الوقود المستهلك، بشروط أفضل، مقابل الالتزام الطوعي بالإحجام لمدة طويلة عن اكتساب مرافق لدورة الوقود النووي الحساسة.

هاء – زيادة مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان المورّدة

١٧ – توافق جمهورية كوريا على الرأي الذي أدلى به الدكتور البرادعي في كلمته أمام مؤتمر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في آذار/مارس ٢٠٠٩، والذي يذهب إلى أن النظم المتعددة الأطراف لا تشكل مسألة قائمة بذاتها، وإنما ترتبط بالأحرى بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وتشدد جمهورية كوريا على تضافر الجهود والتعاون فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية في سبيل إنجاح النُهُج المتعددة الأطراف.

١٨ – وينبغي على وجه الخصوص أن تبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الموردة للمواد النووية جهودا أكبر وتتحمل مزيدا من المسؤولية المالية لبناء الثقة الدولية في النُهُج المتعددة الأطراف في المراحل الأولى، بغية إقناع المجتمع الدولي بأن منافع تلك النُهُج ستعم جميع المشاركين. وفي هذا الصدد، إنه لمن دواعي الارتياح قيام الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بإبداء حسن نيتهما بتوفير ١٧ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب و ١٢٠ طنا متريا من اليورانيوم المنخفض التخصيب، على التوالي، من أجل تدعيم آليتي الضمان الخاصتين بهما. وتأمل جمهورية كوريا في أن تتبرع الدول الحائزة للأسلحة النووية بحصة معيّنة من اليورانيوم العالي التخصيب المتوافر نتيجة لنزع السلاح النووي، وذلك إلى مصرف دولي للوقود النووي، كثمرة من ثمار السلام العالمي. ويحدو جمهورية كوريا الأمل أيضا في أن التراكم التدريجي لمبادرات بناء الثقة هذه التي تقدم عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيوفر بدوره أساساً مكيناً للانتقال بمناقشات النُهُج المتعددة الأطراف إلى المرحلة التالية.